

أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies



# السياسات الضريبية الجديدة في السعودية الدوافع والانعكاسات



أحمد حسين



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies

يعد الأول من يناير/كانون الثاني 2018 نقطة تحول كبيرة في شكل الاقتصاد السعودي، تحديداً التغيير الجذري المرتبط بالسياسات الضريبية، وخارطة إيرادات الخزانة السعودية، ضمن سياسة التنوع في الدخل والموارد التي يطرحها مشروع (رؤية السعودية 2030) الذي يدعم وجود مسارات مختلفة للاستثمارات الاقتصادية، وعدم الاعتماد على البترول مورداً أساسياً لخزانة الدولة.

استفاد الشعب السعودي منذ تفجر البترول في صحراء المملكة من مميزات عديدة؛ أهمها حالة الرفاهة الاقتصادية نتيجة الثروة الضخمة التي باتت تمتلكها المملكة العربية السعودية من النفط، وعدم وجود ضرائب على مختلف السلع والخدمات المقدمة للسعوديين، كما استفاد القطاع الخاص بشكل كبير من إعفاءات ضريبية ضخمة كان من الممكن دفعها من موارده وخدماته وإيراداته ومنتجاته، في حال مساواته بالقطاع الخاص في دول أخرى.

وتعد سياسة التطبيقات الضريبية الجديدة التي ستفرضها الحكومة السعودية، سواء بتطبيق ضريبة (القيمة المضافة)، أو بفرض ضرائب إضافية على المقيمين بالسعودية، خطوة جذرية في سياسة السعودية الاقتصادية، فالإصلاح الضريبي الحالي يمثل قطيعة مع ماضٍ ظلت فيه الضرائب مدةً طويلةً شبه معدومة في المملكة السعودية، وفي بقية بلدان دول الخليج، التي تستمد معظم عائداتها من المنتجات النفطية، ويبدو كذلك أن نهاية عصر البرميل بمئة دولار قد وضعت حداً لدولة (الرفاهية)، ودفعت دول الخليج لاتخاذ تدابير تقشفية توفر لها موارد جديدة للمال.

وحسب تحليلات مختلفة فإن هذا الإجراء يمثل التغيير الاجتماعي والاقتصادي الأكثر إثارة وطموحاً في المنطقة منذ اكتشاف النفط في القرن الماضي.

## أولاً: تطور السياسة المالية للمملكة العربية السعودية بعد 2012

أصبح الجميع يتطلع إلى الصورة التي ستظهر عليها الميزانية الجديدة للمملكة لتعرف توجّهات الإنفاق في ظلّ المنحى الجديد للاقتصاد السعودي، الذي يركز على فتح مسارات جديدة للاستثمارات، وفرض ضرائب، وكذلك في ظلّ الأسعار المتراجعة للنفط، الذي يمثل العمود الفقري لهيكل الإيرادات العامة في المملكة وغيرها، ومن ثمّ فمن المهمّ جداً رصد وتحليل تطورات الميزانية العامة للاقتصاد السعودي خلال السنوات الثلاث الحالية- وهي السنوات التي تلت تولي الملك سلمان بن عبد العزيز للحكم- مقارنة بالاتجاه العام للمالية العامة في السنوات الماضية.

في أواخر 2017 توقعت المملكة السعودية عجزاً بقيمة 195 مليار ريال (ما يعادل 52 مليار دولار) في الموازنة العامة لسنة 2018، وذلك للعام الخامس على التوالي؛ بسبب انخفاض أسعار النفط، في حين فاق العجز في موازنة 2017 المستوى المتوقع له<sup>1</sup>. وقالت الحكومة، في جلسة رأسها العاهل السعودي الملك

<sup>1</sup> بلغت قيمة العجز في الميزانية العامة لسنة 2017 في المملكة السعودية 61.3 مليار دولار، متجاوزة المستوى المتوقع في بداية السنة المالية بأكثر من ثمانية مليارات دولار، بحسب أرقام رسمية؛ إذ كان من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية السعودية لهذا العام كاملاً 52.8 مليار دولار، لكن بالمقابل ارتفعت الإيرادات المقدرة في الميزانية 13% عن المتوقع. وبحسب أرقام الحكومة، بلغ العجز في الأشهر التسعة الأولى 32.4 مليار دولار، أي ما نسبته 61% فقط من إجمالي العجز المتوقع لسنة 2017، وكانت وزارة المالية السعودية قد أعلنت أن الاقتصاد سيشهد انكماشاً بنسبة 0.5% في إجمالي الناتج الداخلي لعام 2017، في أداء لم يسبق له مثيل منذ 2009. وهو ما يؤكد الصعوبات الاقتصادية في المملكة التي تعتمد بشكل كبير على عائداتها النفطية. لتفاصيل أكثر ينظر: موازنة السعودية 2018.. الأكبر في تاريخها، موقع CNBC العربية الاقتصادية، (20 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://goo.gl/5sGhLY>

سلمان بن عبد العزيز، إن موازنة العام 2018 ستكون «الكبرى» في تاريخ المملكة، مع توقع أن تبلغ النفقات 978 مليار ريال (قرابة 260.8 مليار دولار)، وال إيرادات المقدرة عند 783 مليار ريال (قرابة 208.8 مليارات دولار). وشدد العاهل السعودي الملك سلمان على دور أكبر للقطاع الخاص وتوليد الوظائف، وأعلن أن الحكومة أرجأت العام المستهدف للقضاء على عجز الميزانية إلى 2023 بدلاً من 2020.<sup>2</sup>

تحدثت تقارير اقتصادية عن أن إيرادات المملكة بلغت أقصى مستوياتها في 2012 مع تصاعد أسعار النفط، لتصل إلى 1165.4 مليار ريال، غير أن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً؛ إذ أخذت الإيرادات العامة في التراجع السريع، خصوصاً في عام 2015، حيث انخفضت إلى 608 مليارات ريال وفقاً لبيان الميزانية، وبالمقارنة بالسنة المالية الماضية، فقد تراجعت الإيرادات العامة الفعلية بنسبة 41.8%، ويعود هذا إلى تراجع الإيرادات النفطية، التي انخفضت من 913.3 مليار ريال في 2014، إلى 445.5 مليار ريال في 2015، بانخفاض نسبته 48.8%. وفي السنة المالية 2015 ارتفعت الإيرادات غير النفطية إلى 163.5 مليار ريال بالمقارنة بـ 126.8 ملياراً في السنة المالية 2014.

ولم يحدث في تاريخ المملكة أن بلغت الإيرادات غير النفطية هذه المستويات المرتفعة، ففي 2012 بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 7.5% من إجمالي الإيرادات العامة. وارتفعت النسبة في 2015 لتصل إلى 26.7%. هذه التطورات الإيجابية في مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة تحتاج إلى مزيد من التعزيز، خصوصاً أنه بتحليل هيكلها يتبين أنه ما زال هناك مجال كبير لتطويرها وتعزيز دورها في تمويل الإنفاق العام للمملكة.<sup>3</sup>

تظهر المقارنة بين 2018 و2017 - وهما العامين اللذان شهدا تطبيقات واسعة للسياسات الضريبية- وبين 2014 و2015، أنه في 2014 بلغت المصروفات الفعلية 1140 مليار ريال تقريباً، وانخفضت إلى 975 مليار ريال في 2015، أي بنسبة تراجع 14.5%، وفي 2015 بلغ حجم الدين العام - وفقاً لتقارير اقتصادية- نحو ١٤٢ مليار ريال، تمثل نحو 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حال دون ارتفاع هذه النسبة في هذا العام اعتماد المملكة على احتياطاتها المتراكمة في السنوات السابقة لتمويل العجز بصور أساسية، وعدم تكثيفها اللجوء للاقتراض لتمويل العجز، غير أن المستويات المرتفعة للعجز المقدر، كان يعني حينها أن نسبة الدين إلى الناتج في طريقها إلى الصعود بمعدلات سريعة مرة أخرى إذا استمرت أسعار النفط منخفضة في ظل الإنفاق المتصاعد للمملكة، وتوقع حينها أن يرتفع حجم الدين العام مقارنة بالناتج المحلي، أي بعد 2015، وهو ما تحقق فعلياً، ومن ثم كان على الحكومة السعودية التدخل حتى لا يستمر هذا الأمر، وتقع البلاد في ورطة اقتصادية نتيجة لاعتمادها على النفط مورداً اقتصادياً وحيداً من جهة، وانخفاض أسعاره من جهة ثانية، وكذلك حجم مصروفات السعودية الضخم من جهة ثالثة، خصوصاً في السنوات الأخيرة التي شهدت تغيراً كبيراً في السياسة السعودية الخارجية ناحية ملفات متعددة، أهمها ملفا سوريا واليمن.<sup>4</sup>

<sup>2</sup> المصدر نفسه.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم السقا، أوضاع المالية العامة للمملكة وموازنة 2016، الاقتصادية، (29 ديسمبر/كانون الأول 2015)، تاريخ زيارة الرابط 10 أبريل/نيسان 2018 <https://goo.gl/SUAoUk>

<sup>4</sup> المصدر نفسه.

## ثانياً: الإدارة السعودية واستراتيجية فرض الضرائب

تزامن الحديث على فرض ضرائب بالمملكة العربية السعودية مع إطلاق مشروع (السعودية رؤية 2030) الذي أعلن عنه في 25 أبريل/نيسان 2016، والذي تضمن التأكيد بأن اقتصاد المملكة سيشهد تحولات جذرية فيما يخص عدم الاعتماد على النفط مورداً أساسياً للخزانة السعودية، وأن السعودية في طريقها لبناء اقتصاد قوي متعدد الاستثمارات والموارد.

واتخذت السعودية قرار فرض ضريبة القيمة المضافة في إطار اتفاق إقليمي على مستوى جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وأيضاً البحرين والكويت وعمان وقطر)، وذلك خلال اجتماع لقادة هذه الدول في يونيو/حزيران 2016؛ حيث تم الاتفاق على اعتماد ضريبة القيمة المضافة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وصادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في فبراير/شباط 2017 (جمادى الأولى 1438هـ). وفي هذا الإطار، التزمت المملكة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2018 (14 ربيع الثاني 1439)<sup>5</sup>.

غير أن المسألة ليست جديدة؛ فقد سبق لمجلس الشورى السعودي أن ناقش في العام 2003 مشروع نظام ضريبة الدخل، والذي تناول في مادته السابعة أسعار الضريبة، والأشخاص الذين تشملهم، وأوجبت المادة شمول الضريبة لشركة الأموال المقيمة، وللشخص الطبيعي المقيم غير السعودي الذي يمارس النشاط، والشخص غير المقيم نتيجة لنشاط يمارسه في المملكة من خلال منشأة دائمة، وجرى التصويت عليها بين مؤيد ومعارض، لكنها لم تحز الأغلبية والتمرير في المجلس<sup>6</sup>.

كما كانت هناك محاولة سابقة من قبل الحكومة السعودية لفرض ضرائب على المقيمين (غير السعوديين) في القطاعين العام والخاص، ففي أبريل/نيسان من العام 2012 نوقشت في مجلس الشورى توصية قدمت بفرض ضريبة دخل على الأفراد غير السعوديين من العاملين في القطاعين العام والخاص، لكن المجلس حينها رفض التوصية بأغلبية الأعضاء الذين رأوا عدم مناسبة هذه التوصية في حينها مع ما تعيشه المملكة من متطلبات تنموية في مختلف قطاعات الأعمال والتخصصات المعنية، ورأى بعض الأعضاء حينها أن زيادة رسوم استقدام العمالة لم تحدد من الاستقدام، وتحملها المواطن، ولم يحدث ذلك تأثيراً يذكر في سعورة الوظائف، كما أشار أعضاء المجلس إلى أن تطبيق تلك الضريبة سيربك الاقتصاد الوطني<sup>7</sup>.

أسهمت عوامل أخرى في الدفع نحو فرض الضرائب بالمملكة، أهمها الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الفترة الماضية، وهو ما أدى إلى أن تشهد المملكة أولى أزماتها المادية بسبب هذا الانخفاض، والأمر - بالتأكيد - لم يؤثر فيها فقط، وإنما أثر في أغلب الدول التي تعتمد على النفط مورداً أساسياً لدخلها القومي. ورغم الاستقرار في أسعار النفط نوعاً ما، وتعافيتها قليلاً منذ أواخر العام الماضي (2017)، فإن الأزمة التي لحقت بأسعار البترول في عامي 2014 و2015 جعلت السعودية تدرك أن الوقت قد حان لعدم وضع

<sup>5</sup> ما هي ضريبة القيمة المضافة؟ موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل السعودية، تاريخ زيارة الرابط ٢٥ فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/qWRRU5>

<sup>6</sup> "الشورى" يرفض فرض ضريبة دخل على المقيمين في القطاعين العام والخاص، جريدة المدينة السعودية، (2 أبريل/نيسان 2012)، تاريخ زيارة الرابط 10 أبريل/نيسان 2018. <https://goo.gl/ZuxAe8>

<sup>7</sup> المصدر نفسه.

الأوراق كاملة في برميل البترول، خوفاً من تذبذبات مستقبلية في الأسعار قد تؤدي لخسائر لا يمكن التحكم فيها.

بالعودة إلى مسألة الضرائب، هناك وجهتا نظر اقتصاديتان حول السياسات الضريبية الجديدة؛ الأولى تؤمن بها الإدارة السعودية، وهي مدعومة من قبل (صندوق النقد الدولي)، وترى أهمية تطبيق هذه الخطوة، لأنها تمثل مصدراً مهماً للدخل حتى لو لم يكن كافياً، من حيث القيمة المطلقة، للتغلب على بعض أوجه العجز المالي التي تفاقمت بشكل خطير مع انخفاض أسعار النفط، إذ يرى خبراء اقتصاديون وماليون أن هذه الخطوة تمثل تغييراً كبيراً في الاقتصاد السعودي، وستشكل مصدراً مهماً للدخل حتى لو لم يكن كافياً، من حيث القيمة المطلقة، للتغلب على بعض أوجه العجز المالي التي تفاقمت بشكل خطير مع انخفاض أسعار النفط، ففي المملكة العربية السعودية مثلاً سجلت الحسابات العامة التي كان فائضها مريحاً حتى العام 2013، انخفاضاً حاداً دخل المنطقة الحمراء، وصل إلى 17.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016.<sup>8</sup> أما وجهة النظر الثانية فتفضل الاعتماد على الاحتياطات المالية المريحة لسد العجز في الموازنة المالية.<sup>9</sup>

تتحدث الحكومة السعودية على لسان (الهيئة العامة للزكاة والدخل) بأن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة، تفرض على جميع السلع والخدمات التي تشتريها المنشآت وتبيعها، مع بعض الاستثناءات، وتطبق في أكثر من 160 دولة حول العالم، حيث تُعد مصدر دخل أساسياً يساهم في تعزيز ميزات الدول، وتفرض على السلع والخدمات خلال مختلف مراحل سلسلة التوريد، ومن ضمنها مرحلة البيع النهائي بطريقة غير مباشرة تفرض على فارق سعر الكلفة وسعر المبيع للسلع، وتفرض على كلفة الإنتاج، ويدفع المستهلك تكلفة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يشتريها، كما تدفعها المنشآت التجارية من خلال عمليات شراء المستهلكين<sup>10</sup>، ومن ثم فالهدف الواضح من فرض هذه الضريبة هو تأسيس مسار جديد لمورد مالي يضاف ضمن الموارد الجديدة التي ستعتمد عليها ميزانية المملكة السعودية.

يتوقع أن تجمع المملكة السعودية سنوياً نحو 55 مليار ريال (14.6 مليار دولار) من الضرائب الجديدة التي تعتمد تطبيقها على السلع والخدمات والرسوم على العمالة الأجنبية والمرافقين لهم<sup>11</sup>.

وقد أوضحت وزارة المالية السعودية، على لسان وزيرها محمد الجدعان، أن المستهدف النهائي من السياسات الضريبية الجديدة ليس فقط الوصول إلى نقطة (التوازن الصفري) بحلول عام 2020، وإنما الوصول إلى إصلاح مالي مستدام في المدى المتوسط، مشيراً إلى أنه بالإمكان تمديد التوازن المالي حتى العام المالي 2023 للمحافظة على نسبة نمو مناسبة، وتوقع أن تكون مؤشرات الأداء للعام 2018 إيجابية بشكل أكبر<sup>12</sup>.

<sup>8</sup> السعودية والإمارات.. وداعاً لعالم من دون ضرائب، الجزيرة نت، (28 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 10 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/unponw>

<sup>9</sup> المصدر السابق.

<sup>10</sup> المصدر نفسه.

<sup>11</sup> السعودية تنتظر 14.6 مليار دولار من ضرائب السلع ورسوم الوافدين لسد العجز، العربي الجديد، (4 يونيو/حزيران 2017)، تاريخ زيارة الرابط 24 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/1vTeKG>

<sup>12</sup> السعودية عن "تأجيل الرسوم المالية على الوافدين": تعديلات التوازن المالي واردة، المصري اليوم، (7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط 1 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/FKtas9>

من جهة ثانية، رحبت هيئة كبار العلماء - بصيغ رسمية وغير رسمية - بالسياسة الجديدة التي اتبعتها المملكة فيما يخص فرض الضرائب، واعتبرت الهيئة على لسان رموزها من العلماء والمشايخ أن فرض الضرائب يصب في مصلحة الدولة، وازدهار الاقتصاد الوطني. ورأى عضو هيئة كبار العلماء المستشار في الديوان الملكي، الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق، أن إقرار وفرض الدولة للضرائب، هو مقابل الخدمات التي يحصل عليها المواطن؛ سواء في بيته أو خارج منزله، وقال: "هذه مرحلة شكر.. ينبغي لنا أن نصبر وأن نشكر.. ويكون لنا عين صابرة وعين شاكرة". وأشار في هذا الصدد إلى أن الضرائب جاءت نتيجة دراسات فاحصة تهدف إلى ازدهار اقتصاد الدولة؛ مضيفاً: "نحن - بحمد الله - أصبحنا من الدول العشرين في العالم، وأصبح اقتصادنا - والحمد لله - مزدهراً، ونأمل إن شاء الله أن نسير من ازدهار إلى ازدهار".

وبخصوص البترول مورداً اقتصادياً للدولة، طرح الشيخ (المطلق) تساؤله: البترول يا أحبابي هل يجوز لنا الآن أن نصرفه ونترك الأجيال القادمة؟ هل يجوز للدولة أن تتسارع في صرفه ثم لا تجد الأجيال القادمة شيئاً؟ مضيفاً: لذلك الضرائب الآن التي وجدت والتي يمكن أن توجد؛ هي نتيجة دراسات فاحصة، نسأل الله أن يوفق القائمين عليها<sup>13</sup>. وهو الأمر نفسه الذي أكدته الدكتور سعد بن ناصر الشثري، المستشار بالديوان الملكي عضو هيئة كبار العلماء، الذي عدّ الضرائب سبباً من أسباب الرزق، ومن أسباب وفرة القوة الاقتصادية للدولة، وعدّ التحايل للتخلص والتهرب من الضرائب الحكومية من الكذب المنهي عنه شرعاً، وقد فند الشثري مسألة دعم الحكومة السعودية في سعيها لتأسيس منظومة ضريبية جديدة بكونها من الأمور التي تكال لأولي الأمر الواجب تنفيذ أوامرهم طاعة لله<sup>14</sup>.

## ثالثاً: التداعيات الاقتصادية للسياسة الضريبية الجديدة

### 1- السياسات الضريبية الجديدة والقطاعات الاقتصادية

في العاشر من يونيو/حزيران 2017 فرضت ضريبة على منتجات نحو أكثر من 300 شركة ومورد في السعودية، بنسبة محددة على سلع منتقاة، لتشمل القائمة الأولى منتجات التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100%، والمشروبات الغازية بنسبة 50%، على سعر البيع النهائي للسلعة، لجني ما يصل إلى 10 مليارات ريال سنوياً (2.6 مليار دولار). وفي يناير/كانون الثاني 2018 بدأت الحكومة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على كثير من السلع والخدمات، لتحقق ما يصل إلى 35 مليار ريال (9.3 مليارات دولار)، وأعفت الخدمات الصحية والتعليمية والتراثية والمالية والتأمين، وأكثر من 103 أصناف غذائية، منها، إلا أن مصادر تجارية أشارت إلى أنه سيكون للضريبة تأثير في ارتفاع الأسعار في الأسواق.

وبحسب حمود الحربي، مدير مشروع ضريبة القيمة المضافة في هيئة الزكاة والدخل، خلال ورشة عمل نظمتها غرفة تجارة وصناعة الشرقية، فإن ضريبة القيمة المضافة ستفرض على الخدمات والسلع، وسيكون ذلك على الفاتورة الصادرة على البضائع، كما ستفرض على جميع مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص، ومن ضمنها مجال تغيير الزيوت والبقالات التي تزيد إيراداتها السنوية على 375 ألف ريال

<sup>13</sup> عبد الحكيم شار، "المطلق": الضرائب مقابل خدمات الدولة.. وهدفها ازدهار المملكة، صحيفة سبق، (5 يناير/كانون الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://sabq.org/thJV9p>

<sup>14</sup> عبد الحكيم شار، "الشثري" مجيباً عن حكم التهرب من الضرائب الحكومية: لا يجوز، جريدة سبق، (22 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://sabq.org/KGjgtN>

(100 ألف دولار)<sup>15</sup>.

وأعلن، في مايو/أيار 2017، عن اتجاه الحكومة لخفض العجز في موازنتها إلى نحو 200 مليار ريال (53.3 مليار دولار) هذا العام، وهو العجز المتوقع في الخطة الأصلية لموازنة 2017، من 297 مليار ريال في العام 2016 (79.2 مليار دولار). وقال خبراء: إن «ضريبة القيمة المضافة ستسهم في تنوع الإيرادات وتوفير موارد مالية جديدة للإنفاق الحكومي، وهو ما سيسهم بشكل فعال في تحجيم العجز المالي الناتج عن تراجع أسعار النفط».

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي قد أعلنت أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يمكن أن يرفع الإيرادات بمعدل 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقدر بنحو 2.2 ترليون ريال (586.6 مليار دولار). غير أن ضريبة القيمة المضافة تثير قلقاً من زيادة الضغوط على الشركات، لا سيما الخاسرة منها، والتي لا تستثنى الحكومة من أداء الضريبة. وبحسب مسفر الدحيم، رئيس الفريق القانوني للضرائب غير المباشرة في الهيئة العامة للزكاة والدخل، فإن وجود خسائر بالشركات لا يعفيها من دفع الضريبة المحددة، مشيراً إلى أن عقوبات المتهربين تبدأ بمضاعفة مبلغ الضريبة الواجب دفعها، وفي حال ارتكاب خطأ في الإقرار الضريبي فستكون عقوبتها 50% من الضريبة المفصح عنها<sup>16</sup>.

وستطول القيمة المضافة والضرائب الجديدة أغلب القطاعات الصناعية والتجارية وغيرها، وستتحمل مثلاً شركات التأمين الصحي القيمة التي ستضاف لفواتير العلاج المقدمة للمواطنين السعوديين، فيما يتوقع لاحقاً أن تزيد قيم التعاقدات التأمينية على المواطن السعودي؛ فقد أكدت الهيئة العامة للزكاة والدخل أن الضريبة التي ستحملها الدولة تشمل النسبة الأساسية (5%) على المبالغ المدفوعة نقداً من قبل المواطنين عن كامل الخدمة الصحية الخاضعة للضريبة، أو ما يتحملها المواطن المؤمن عليه من ضريبة مقابل أي مبالغ إضافية يسدها بنفسه كنسبة التحمل المتفق عليها مع شركات التأمين، وستتحمل الأخيرة سداد ضريبة القيمة المضافة عن الخدمات الصحية المغطاة بواسطة وثيقة التأمين للمؤمن لهم في حدود النسبة التي تتحملها الشركة<sup>17</sup>.

خبراء ماليون يقولون إن السعودية لم تعد بوضع مالي مريح يسمح لها بالاستمرار في دعم الأسعار في ظل انخفاض أسعار النفط، لذلك كان لا بد من أن تطلق سلسلة إصلاحات اقتصادية لمواجهة تراجع الإيرادات، ويقولون كذلك إن توصيات المؤسسات المالية الدولية، على غرار البنك والصندوق الدوليين، ما لبثت تدفع الرياض إلى رفع هذا الدعم ومباشرة الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بمواجهة تداعيات ذلك، من هنا كان "خيار رفع الدعم منطقياً"<sup>18</sup>. ولما كانت الرياض في حاجة ماسة في الوقت الحالي إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال للإنفاق على خطتها الاقتصادية طويلة الأجل، كان عليها أن تتبع هذه السياسة الضريبية.

هناك آراء تميل لتوقع آثار سلبية أكبر في رؤيتها للإيرادات الضريبية الجديدة، وتأثيرها في الشركات،

<sup>15</sup> السعودية تنتظر 14.6 مليار دولار من ضرائب السلع ورسوم الوافدين لسد العجز، مصدر سابق.

<sup>16</sup> المصدر نفسه.

<sup>17</sup> بيان صحفي، الهيئة العامة للزكاة والدخل توضح آلية تحصيل ضريبة القيمة المضافة في السعودية، البوابة للأخبار، (11 يناير/كانون الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 28 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/TTZRnQ>

<sup>18</sup> محمد أفرار، رفع الأسعار بالسعودية.. إنقاذ للموازنة واستنزاف للوافدين، الجزيرة نت، (14 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 23 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/U3ra5e>

فترى أن الضرائب الجديدة تتناسب طردياً مع عدد العمال الأجانب العاملين في الشركة؛ فكلما زاد عددهم تفاقمت المشكلات، أي إن الشركات التي تشغل عدداً قليلاً من الوافدين مقارنة بعدد السعوديين سوف تستطيع إلى حد ما امتصاص زيادة الرسوم، ولكن لن تقوِّدها هذه الزيادة إلى استبدال العمالة الأجنبية بعمالة محلية إلا إذا وافق السعوديون على تغيير نمط معيشتهم بالموافقة على العمل بأجر منخفض، ولن تسهم زيادة الرسوم على الوافدين في تحقيق رؤية السعودية 2030؛ لأنها تخلق مشاكل اقتصادية خطيرة لشركات القطاع الخاص، وتزيد معدل البطالة، كما ستؤثر تأثيراً سلبياً كبيراً في حصيلة الضرائب الأخرى المطبقة، ومن ثم تهبط الإيرادات العامة فيزداد العجز المالي<sup>19</sup>.

وتذهب أغلب التحليلات الاقتصادية والسياسية إلى أن اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال، ضمن ما سمي بمكافحة الفساد، يندرج في إطار تحصيل الأموال لمصلحة الدولة، يضاف إليها خطة تخصيص 5% من شركة أرامكو العملاقة، لكن هذه الاعتقالات قد تؤدي إلى تخوف مستثمرين أجانب ومحليين من الاستثمار بالسعودية؛ خوفاً من اتخاذ قرارات شبيهة؛ أي قرارات تأميم بالنسبة إلى الشركات الأجنبية، وقرارات تحفظ بالنسبة إلى المستثمرين السعوديين، كما حدث مع نظرائهم الذين يمثلون رموزاً اقتصادية كبيرة، ولديهم علاقات ضخمة للغاية داخلية وخارجية، وأبرزهم في القائمة الأمير الوليد بن طلال.

## 2- تأثير السياسات الضريبية الجديدة في المواطنين السعوديين

انتاب الشارع السعودي قلق كبير منذ الحديث عن الضرائب الجديدة التي ستفرض على السلع والخدمات، فالسعوديون واجهوا في السنوات الأخيرة ركوداً طفيفاً طالهم بسبب انخفاض سعر برميل البترول، ثم أعقب هذا الركود تغييرات جذرية على النظام الاقتصادي الذي تعودوا عليه طيلة عقود، حيث لم تشهد الدول الخليجية المعروفة بثرائها الشديد بسبب البترول أنظمة ضريبية قاسية كدول الجوار، أو أغلب دول العالم، لذلك فإن المتأثر الأكبر من هذه السياسات هو الشعب السعودي، الذي سيدخل في مسار جديد من نمط حياتي مختلف، لا مكان فيه لمساعدات كبيرة تقدم له، ووفرة ورفاهية اجتماعية واقتصادية، بل سيخضع لعالم جديد فيه أسعار متغيرة، وفواتير مرتفعة، وقيم مضافة تخصم من رواتبه، وتؤثر في الطلب والشراء، سواء على المستهلك أو البائع أو حتى المصنع، ففرض الضريبة يعني ارتفاع التكاليف، وهذا بدوره سيرحل على فواتير البائعين والمنتجين، وبذلك ترتفع الأسعار تلقائياً، ومن ثم سيحدث تخوف من موجات غلاء حاد، كما ستتقلص رفاهيته التي تحصل عليها لعقود عديدة، ويصبح المستهلك السعودي أمام عدة خيارات؛ أهمها: اختيار الأرخص والأقل جودة، أو تقليل الإنفاق قدر الإمكان، خصوصاً للطبقات الأقل غنى، وستترنح الطبقات الأكثر فقراً تحت ضغط رفع الدعم، وفرض الضرائب، وقد ينجيهما قليلاً الدعم المادي المباشر المقدم من قبل الحكومة، أو تدخل فوري من الحكومة حال ازدادت حدة الأسعار بشكل كبير.

### ● القدرة الشرائية

صحيح أن ضريبة القيمة المضافة التي ستطبق بموجب اتفاق دول الخليج تعد أقل ضريبة في العالم (5%) مقارنة بالمعدل الوسطي عالمياً عند (12%)، مع إمكان استرداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة في القطاعات التي تطبق عليها ضريبة صفرية، غير أنه من المؤكد أن بدء العمل بالضريبة سيحدث عدداً من التأثيرات؛ من أبرزها تغيير النمط الاستهلاكي والشرائي للخليجيين والوافدين على حد سواء.

<sup>19</sup> المصدر نفسه.

وتظهر الأرقام الرسمية أن معدل الدخل المتوسط للسعوديين في القطاعين العام والخاص هو عند 9894 ريالاً سعودياً، في حين يبلغ المعدل المتوسط لغير السعوديين 3600 ريال سعودي. وهنا يبرز مدى التأثير الذي سيطول القدرة الشرائية للأجور ومعدلات الادخار، وهو ما سيزداد مع فرض ضريبة (القيمة المضافة).

في المبدأ وبحسب الهيئة العامة للإحصاء فإن الإنفاق على 3 أقسام: الأغذية والمشروبات (21.7%)، والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (20.5%)، والسلع والخدمات المتنوعة (6.8%)، يشكل 49% من الوزن الإجمالي لتكلفة المعيشة؛ أي ما يمثل نصف الإنفاق العام للفرد في المملكة العربية السعودية، ولأن جميع السلع الغذائية ستخضع للضريبة المضافة دون استثناء فإن أسعار المواد الغذائية حتماً سترتفع بشكل طفيف، وقد شهد بالفعل معدل التضخم ارتفاعاً تقسم التبغ بنسبة 99% على أساس سنوي نتيجة لفرض الضريبة الانتقائية<sup>20</sup>.

وفي محاولة استباقية لمواجهة تأثيرات الضريبة على القدرة الشرائية للمواطنين أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل السعودية عن برنامج (حساب المواطن)، الذي سيُزيل الأثر الاقتصادي لضريبة القيمة المضافة التي بدأ تطبيقها مع بداية شهر يناير/كانون الثاني 2018، وقد خرجت تصريحات عن قيادات بالهيئة، من بينهم حمود الحربي، مدير إدارة مركز العمليات في ضريبة القيمة المضافة بالهيئة العامة للزكاة والدخل السعودية، قال فيه: "إن حساب المواطن سيغطي الأثر على العديد من السلع الأساسية والضرورية، والتي ستطبق عليها ضريبة القيمة المضافة"<sup>21</sup>.

وكانت السعودية- التي يبلغ عدد مواطنيها نحو 21 مليون مواطن- قد أودعت في ديسمبر/كانون الأول 2017 أول دفعة في برنامج حساب المواطن الذي يهدف إلى مساعدة المواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض في مواجهة تداعيات رفع أسعار الطاقة التي ستشهدها المملكة في مطلع العام 2018. وأعلن برنامج الدعم النقدي في وقت لاحق أن مجموع قيمة دعم المستحقين عن شهر ديسمبر/كانون الأول 2018 بلغ ملياري ريال (534 مليون دولار)، وأن 9% من المسجلين حصلوا على الحد الأدنى من الدعم، وقيمته 300 ريال (80 دولاراً)، وأن 50% من المستحقين حصلوا على متوسط الدعم الذي يقدر بقرابة 938 ريالاً، و700 ألف أسرة حصلت على دعم مالي يفوق ألف ريال<sup>22</sup>.

#### ● قطاع النقل

يشكل الإنفاق على النقل 10.4% من المؤشر العام لتكلفة معيشة المواطن السعودي، هذا القطاع ستطبق عليه الضريبة الصفرية<sup>23</sup>، لكن المراد هنا في الأغلب هو قطاع النقل العام، وهو محدود في السعودية؛ لأن أغلب المواطنين السعوديين يعتمدون على النقل الخاص، ولأن الحكومة السعودية عملت على تحرير أسعار الطاقة تدريجياً، فمن ثم سيشهد المواطن السعودي مزيداً من الارتفاع في أسعار المحروقات، بل إن ارتفاع

<sup>20</sup> هاجر كنعو، هل تؤثر ضريبة القيمة المضافة على إنفاق الخليجيين؟ العربية، (28 سبتمبر/أيلول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 1 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/EWLcUk>

<sup>21</sup> السعودية: برنامج حساب المواطن سيغطي أثر ضريبة القيمة المضافة، بيزنس أرابيان، (27 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 2 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/TK6TQC>

<sup>22</sup> المصدر نفسه.

<sup>23</sup> المصدر نفسه.

أسعار المحروقات كما في تجارب الدول المجاورة يقابله ارتفاع مضاعف في أغلب السلع التي تُنقل من مكان لآخر حيث يضاف سعر النقل تلقائياً لسعر السلعة المنقولة.

#### ● الكهرباء والغاز

في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2017 وافق مجلس الوزراء السعودي على ما وصفه بـ«التصحيح التدريجي» لأسعار بعض منتجات الطاقة، ومن ضمنها أسعار الكهرباء، في حين ينتظر البدء برفع أسعار الوقود بدايات العام المقبل، وقد ترافق ذلك مع إقرار الرياض ضوابط لتقديم الدعم لأصحاب الدخل المنخفض في مواجهة تكاليف الإصلاحات الاقتصادية.

وقالت هيئة تنظيم قطاع الكهرباء أيضاً إن الأسعار الجديدة للأسر والمنشآت التجارية طبقت من يناير/كانون الثاني 2018، وستبلغ الزيادة ثلاثة أضعاف لكبار المستهلكين بالمنازل، رغم أنها ستكون من قاعدة منخفضة جداً. وأضافت الهيئة أنه لن يحدث تغيير في أسعار الكهرباء للمستخدمين الصناعيين والحكوميين.

من جهتها قالت وزارة الطاقة السعودية إنها ستعلن في الربع الأول من العام المقبل زيادات في الأسعار المحلية للبنزين ووقود الطائرات والديزل، بما يهدف إلى رفع كفاءة الدعم الحكومي. ونقلت وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية عن مصدر سعودي مطلع قوله إن الحكومة السعودية تنوي رفع أسعار الوقود بنسبة 80% ابتداءً من بداية العام المقبل (العام الجاري 2018)<sup>24</sup>.

ترى وجهة نظر اقتصادية متفائلة أن قرارات رفع الدعم عن أسعار الطاقة هو استحقاق ظل مؤجلاً لسنوات بالنظر إلى الظروف السياسية التي عرفتها المنطقة العربية وما تلاها من ردود فعل اجتماعية، لكن مع استمرار العجز في الموازنة، ولجوء المملكة للاقتراض لسد هذا العجز، ربما يكون قد عجل بإخراج هذه القرارات لتحصيل وفورات مالية تدعم الخزانة السعودية من جهة، ومن جهة أخرى لتوجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين دون الوافدين. كما أن زيادة الأسعار ربما تدفع الشركات إلى رفع رواتب موظفيها، وهو ما سيؤدي بالنتيجة إلى رفع القدرة الشرائية، ومن ثم زيادة الأسعار مجدداً. نفس التحليل يرى أن التخلي عن دعم الأسعار قد لا يؤثر في المواطنين السعوديين الأقل قدرة مالية، لأن الحكومة السعودية ستقدم دعماً مالياً مباشراً لذوي الدخل المنخفض عبر مشروع (حساب المواطن)، ومن ثم سيكون تأثير رفع الأسعار وفرض الضرائب طفيفاً على القطاعات الأكثر فقراً<sup>25</sup>.

#### ● البطالة

يحذر محللون اقتصاديون من أن فرض ضرائب، على المقيمين في السعودية سواء من العاملين في القطاع العام أو الخاص، سيقود إلى ارتفاع الأعباء المالية للشركات التي تشغل الأجانب، أي جميع شركات القطاع الخاص السعودي. وكلما زادت الرسوم ارتفعت الأعباء، فتتخفف الأرباح ويتضرر المواطنون. كما تقف زيادة الرسوم حجر عثرة أمام طموحات الشباب السعودي في خلق مشاريع صناعية وتجارية جديدة:

<sup>24</sup> محمد أفراز، مصدر سابق.

<sup>25</sup> المصدر نفسه.

نظراً لدورها في تصاعد كلفة الإنتاج. وستتولد هذه الرسوم إلى أسوأ النتائج التجارية وأخطرها؛ وهي إفلاس عدد كبير من هذه الشركات، فيزداد تضرر المواطنين. كما تتحدث نفس الزاوية من التحليل عن مجموعة من الغرف التجارية والصناعية قدّمت بيانات للوزارات المعنية؛ مثل وزارة العمل، تشير إلى أن 40% من الشركات السعودية سوف تعلن إفلاسها قريباً بسبب هذه الرسوم، ويترتب على ذلك استفحال البطالة بين السعوديين، في حين يفترض أن يحدث العكس تماماً<sup>26</sup>.

#### ● الارتدادات السياسية

فرض الضرائب في المملكة السعودية- كما سيطبق في بقية دول الخليج- ربما سيؤدي إلى فتح المجال لوجود أصوات داخل الشارع السعودي تطالب بخلق مسارات تشريعية ورقابية تراقب جمع وإنفاق هذه الضرائب، فكما تقول القاعدة الإنجليزية الشهيرة: «لا ضرائب من دون تمثيل في البرلمان»، فأن يدفع المواطن ضريبة على مرتبه معناه ارتفاع الأصوات المطالبة بالمشاركة في سلطة اتخاذ القرار، وتوسيع أكبر للتمثيل الشعبي في العملية السياسية، فالنظام الحاكم بالسعودية- والدول الخليجية بوجه عام- اكتسب شرعيته من إعادة توزيع العائدات النفطية على شعبه، وتقديم حياة مرفهة له في مقابل الولاء والطاعة التامتين، ومعنى اختزال هذه العوائد، وفرض ضرائب جديدة، أن يعاد النظر في هذه العلاقة من جديد، جزئياً على الأقل.

### 3- تأثير السياسات الضريبية الجديدة في الوافدين بالسعودية

أكثر القطاعات المتضررة من فرض ضرائب جديدة هم العمال الوافدون من أغلب الجنسيات، الذين طالتهم الضرائب بشكل مضاعف؛ حيث يتحملون الضرائب عدة مرات، أولها تلك المتحصلة من ضريبة (القيمة المضافة) على السلع، ورفع الدعم عن المحروقات، وضرائب تفرض على أسرهم وفقاً للعدد، بالإضافة إلى ضرائب زائدة تُحصل منهم من خدمات بعينها لا يستطيعون الحصول عليها مجاناً، أو بشكل مخفض، مثل الخدمات الصحية.

وتجلت آثارها في هروب العمال الأجانب من السعودية، فقد ذكر تقرير لوكالة أنباء الأناضول أن وتيرة مغادرة آلاف المقيمين في السعودية من السودانيين والأردنيين واليمنيين- على سبيل المثال- تسارعت مع بدء فرض الرياض سلسلة من الضرائب والرسوم، ولقرب انتهاء المهلة الممنوحة للمخالفين لتصحيح أوضاعهم في سجلات الإقامة. وقدر البنك السعودي الفرنسي في تقرير عدد العاملين الأجانب الذين سيغادرون السعودية بسبب تطبيق رسوم المرافقين بنحو 670 ألفاً حتى عام 2020، ومن ثم فلن يعود الخليج كما كان للوافدين<sup>27</sup>، خصوصاً مع تغير خطط توظيف العمالة، والرسوم الجديدة، وارتفاع تكلفة المعيشة<sup>28</sup>.

<sup>26</sup> صباح نعوش، تبعات خطيرة للضرائب السعودية، الجزيرة نت، (15 فبراير/شباط 2018)، تاريخ زيارة الرابط 24 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/QJuw5U>

<sup>27</sup> تحتضن دول الخليج الست أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، إذ يعمل فيها نحو 17 مليون أجنبي، ويرتفع العدد إلى 23 مليوناً أو أكثر بعد إضافة عائلاتهم، أي قرابة نصف سكان الخليج البالغ عددهم 48.8 مليوناً، حسبما أوردت وكالة الأناضول. ويبلغ عدد الأجانب في السعودية نحو 11.7 مليوناً، يعمل منهم 7.4 ملايين، في حين يمثل المرافقون 4.3 ملايين، يشكلون 1.1 مليون أسرة.

ينظر: معادلة جديدة بالسعودية تجبر وافدين على المغادرة، الجزيرة نت، (31 يوليو/حزيران 2017)، تاريخ زيارة الرابط 2 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/KU3xGh>

<sup>28</sup> المصدر نفسه.

وبدأت سياسة فرض الضرائب كخطوة تمهيدية على المقيمين الأجانب بالسعودية، فمن أبرز الرسوم التي فرضت في 2016، رسوم (تأشيرات الجوازات)، إذ بدأت المديرية العامة للجوازات منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016، تطبيق رسوم جديدة على تأشيرات الدخول والمروور، والخروج والعودة، وقد طبقت الرسوم على تأشيرة الخروج والعودة (المفردة) للمقيمين بمبلغ 200 ريال لمدة شهرين، و100 عن كل شهر إضافي، بواقع 200 لمدة ستة أشهر في حد أقصى، ما عدا الطلبة، فتصل مدتهم إلى سنة. إضافة إلى رسوم تأشيرة الخروج والعودة (المتعددة) التي أصبحت 500 لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى 200 عن كل شهر إضافي، وبرسم 500 في حد أقصى لمدة ستة أشهر، ما عدا زوجات المواطنين (لمدة سنة)<sup>29</sup>.

ومن بين الرسوم التي فرضت أيضاً رسوم على (العمالة الوافدة) والمرافقين لهم من الذين هم فوق سن 18 سنة، وفق برنامج (المقابل المالي)، وطبقت رسوم شهرية بواقع 100 ريال خلال عام 2017 عن كل مرافق، لكن هذه الرسوم ارتفعت في 2018 إلى 200 ريال شهرياً عن كل مرافق، إلى جانب تطبيق رسوم على الأعداد الفائضة عن أعداد العمالة السعودية في كل قطاع بواقع 400 ريال شهرياً عن كل عامل وافد، في حين ستدفع العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية 300 ريال شهرياً<sup>30</sup>.

وفي العام المقبل 2019 سيزاد المقابل المالي للعمالة الوافدة في القطاعات ذات الأعداد الأقل من السعوديين إلى 600 ريال شهرياً، وفي القطاعات ذات الأعداد الأعلى من السعوديين إلى 500 ريال شهرياً، على أن يرتفع مقابل كل مرافق إلى 300 ريال شهرياً، وسيتم تحصيل 4.4 مليار ريال. وفي عام 2020، سيتم تحصيل 800 ريال على الأعداد الفائضة من العمالة الوافدة عن أعداد العمالة السعودية، فيما سيكون المقابل 700 ريال على العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية في نفس القطاع، على أن يتم تحصيل 65 مليار ريال<sup>31</sup>.

وقد ظلت تحويلات الوافدين المقيمين في السعودية محل اهتمام اقتصادي، سواء من حكومة السعودية ذاتها، أو حكومات دول هؤلاء الوافدين، فالكمل يحاول الاستفادة الاقتصادية من الرقم الضخم المحول من هؤلاء الوافدين لبلدانهم. هذه الحوالات التي ظلت تشهد نمواً كبيراً على مدى العقود الماضية، تجاوزت 150 مليار ريال في 2015، بارتفاع بنحو 20% مقارنة مع العام 2012؛ آخر عام جرى تقديره لهذه التحويلات<sup>32</sup>.

من المؤكد أنه مع السياسات الضريبية الجديدة التي تفرضها السعودية على الوافدين، والتي تتزايد كل عام، بدءاً من 2018، هناك توقع منطقي بأن تحويلات الوافدين لبلدانهم ستقل بالضرورة، ومن ثم فهذا يصب في مصلحة الاقتصاد السعودي، حيث كان ينظر إلى التحويلات الخارجة على أنها تسرب للسيولة من دائرة الاقتصاد، ومن ثم فرض ضرائب على مداخل ورواتب الوافدين، بل على وجود أهالي الوافدين في السعودية، هو لمصلحة الخزنة السعودية، لكنه ليس من مصلحة الوافدين بالمرّة.

يبرر البعض فرض ضرائب متزايدة على الوافدين بأن جزءاً منه راجع لخلق حالة من الضغط تسهل

<sup>29</sup> رسوم وضرائب تطبيق على السعوديين والمقيمين في 2017 و2018، جريدة الحياة اللندنية، (14 فبراير/شباط 2017)، تاريخ زيارة الرابط 11 يناير/كانون الثاني 2018.

<sup>30</sup> المصدر نفسه.

<sup>31</sup> السعودية عن "تأجيل الرسوم المالية على الوافدين": تعديلات التوازن المالي واردة، المصري اليوم، مصدر سابق.

<sup>32</sup> عقيل بوخمس، ضريبة الدخل على المقيمين في السعودية بحلول 2020، العربية نت، (8 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 25 فبراير/

شباط 2015. <https://goo.gl/eNEudr>

لاحقاً (سعودة) القطاعين العام والخاص في المملكة، وهي سياسة تتبعها الإدارة السعودية منذ سنوات؛ رغبة في زيادة إدخال قطاعات أوسع من اليد العاملة في السعودية، خصوصاً بعد تزايد البطالة من جهة، وزيادة الضغط على الموازنة من جهة أخرى، ومن ثم سيصبح من الضروري هنا إعطاء الأولوية للمواطن السعودي في حجز مقعد في دولاب الوظائف بالمقارنة مع أي جنسية أخرى.

وقد نجم عن استهداف الوافدين في المملكة العربية السعودية بسلسلة متتالية من الضرائب مجموعة من المشاكل، أبرزها تقلص مشترياتهم في السوق السعودي، والوافدون - كما سبق ذكره - ليسوا بالعدد القليل في مجتمع ضعيف السكان نسبياً، حيث يتجاوز عددهم 11 مليون وافد، وثاني المشاكل التي قد تتجم عن الضرائب، بالخصوص البند المتعلق بأسر الوافدين، هو تحول الوافدين إلى (مجتمع من العازبين)، بعد إعادتهم لعائلاتهم إلى بلدانهم، بغرض تجنب فرض الرسوم من ناحية، وعدم تمكنهم من تحمل كلفة المعيشة المرتفعة الناجمة عن زيادة الأسعار بعد فرض (ضريبة القيمة المضافة)، من جهة ثانية، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء أمراض اجتماعية قد يصعب على مجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي تحملها.

كما أن التوجه لزيادة (الرسوم الصحية) على الأجانب المقيمين بالسعودية، هو توجه قد يعد تمييزياً، خصوصاً لقطاعات الوافدين التي تحصل على رواتب ضعيفة، وقد ينجم عنه طرد هذه العمالة إلى خارج المملكة مع تأثر رواتبهم، سواء بالضرائب أو بارتفاع الأسعار. فقد أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل آليات تحمل الدولة لضريبة القيمة المضافة على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من قبل القطاع الصحي الخاص، وذلك التزاماً بالأمر الملكي رقم (أ/86) بتاريخ 1439/4/18هـ، الذي يقضي بأن تتحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة عن الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة المسجلة بنظام ضريبة القيمة المضافة، لكن هذا البند تحديداً حتى وإن طالت لاحقاً تبعاته - كما سبق ذكره - المواطن السعودي عن طريق تحميله قيمة الضريبة التي ستدفعها شركة التأمين، من خلال اشتراكاته، أو بعضها على الأقل، فإن الوافد سيدفعها مباشرة، فقد أشار القرار إلى أن الخدمات التي تقدم لغير المواطنين تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة، وعلى الجهة المقدمة للخدمات الصحية لغير المواطنين إصدار فواتير ضريبية متضمنة ضريبة القيمة المضافة بنسبة (5%)، طبقاً لما ورد بنظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.

وعن تقديم الإقرار الضريبي من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بها، أفادت الهيئة بأنه يتعين على مقدمي الخدمات الصحية الخاصة إدراج المعاملات الخاصة بغير المواطنين الخاضعة لفئة 5% في بند (المبيعات المحلية الخاضعة للنسبة الأساسية) بالإقرار، في حين تدرج المعاملات الخاصة بالمستفيدين من المواطنين في بند (المبيعات) للمواطنين (الخدمات الصحية الخاصة / التعليم الأهلي الخاص / المسكن الأول)<sup>33</sup>.

ستستفيد قطاعات من الشعب السعودي - التي تتوافق مع شروط مطلوبة ستوضع كما هو الحال في برامج الرعاية والدعم المقدمة في بلدان عدة - ببعض المزايا التي سيوفرها الدعم الحكومي، لكن الوافدين من العمال وأسره لن يستفيدوا بالتأكيد من هذا الدعم، ومن ثم فأغلب التأثيرات السلبية الناتجة عن تطبيق السياسة الجديدة سيطول الوافدين، وهو ما سي طرح سؤالاً حول مستقبل العمالة الوافدة في السعودية ووجودها.

<sup>33</sup> بيان صحفي، الهيئة العامة للزكاة والدخل توضح آلية تحصيل ضريبة القيمة المضافة في السعودية، مصدر سابق.

كما ينتقد كثيرون النظام الضرائبي السعودي الجديد لأنه يفض النظر عن المقدرة المادية للوافدين، الذين يمثل أغلبهم شرائح فقيرة، قادمين من دول تعاني اقتصادياً، مثل باكستان وسيريلانكا ومصر، فالرسوم على الوافدين تُفرض على الوجود الأدمي ولا علاقة لها بالمقدرة المالية، وهي بهذا الشكل - من وجهة نظرهم - ضريبية بدائية على الرؤوس، بل إنها غرامة تحت عنوان الرسوم، تقرضها السعودية بسهولة تطبيقها من الناحية الإدارية، إذ لا تتطلب آليات معقدة، بل يكفي الوجود الأدمي لربطها، ومن ثم سيصبح الوافدون أمام خيارين إزاء هذا الوضع: الخيار الأول ترحيل مرافقيهم إلى بلدانهم الأصلية؛ بغية التخفيف من وطأة تلك الرسوم، عندئذ يهبط الاستهلاك في المملكة وما يترتب عليه من تداعيات اقتصادية وضريبية سلبية، كما سيقود هذا الوضع إلى زيادة التحويلات المالية للعمال الأجانب إلى ذويهم، فيتضرر ميزان المدفوعات، بمعنى أن السياسة المالية السليمة تستوجب منح مساعدات للمرافقين لا فرض رسوم عليهم، والخيار الثاني عودة الوافدين ومرافقيهم إلى بلدانهم، وتمخض عنه نتائج عدة؛ من بينها خلو عدد كبير من الشقق السكنية، ومن ثم انفجار أزمة عقارية تتجلى في هبوط سريع للقيم العقارية، وهو ما قد يؤدي إلى تضرر فئات مختلفة من المجتمع السعودي<sup>34</sup>.

### رابعاً: استشراف مستقبلي.. توصيات ونتائج

يتوقع المحللون الاقتصاديون والماليون أن يكون لمنظومة السياسات الضريبية الجديدة تأثيرها الكبير فيما يخص العمل على نشوء مسار مالي جديد يضيف عوائد للخزانة السعودية بجانب المورد الرئيسي والأساسي القديم، وهي عوائد النفط، كما يتوقع أن تقلل الضرائب المضافة على المقيمين بالسعودية من أعداد العمالة الأجنبية فيها.

ستزداد موجات من غلاء الأسعار تطول أغلب السلع، وستقابل من الحكومة السعودية سياسات دعم لسلع جوهرية لا تسبب ضغطاً على المواطن السعودي، كما يتوقع أيضاً وجود أصوات داخل الشارع السعودي تطالب باستحداث أدوات ومسارات لمراقبة الضرائب التي يدفعها؛ تبدأ بالمطالبة بمجالس بلدية لها صلاحيات أكبر لتنتهي بالبرلمان.

- ستحتاج الحكومة السعودية إلى تفعيل أكبر لدور أجهزة مكافحة (التهرب الضريبي)، خصوصاً على الشركات، ودعم هيكله الأجهزة الضريبية بحيث تعمل بكفاءة بشكل أكبر.

- يجب على الحكومة السعودية الموازنة بين إجراءات المنظومة الضريبية وأهدافها وبين الأهداف والظروف الاقتصادية الكلية، خصوصاً فيما يتعلق برفاهية المواطن السعودي، لتجنب التأثير السلبي على الاستثمارات، أو الإنتاج والتصدير، وتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في المملكة.

- أهمية استحداث برامج ترتبط بنشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع السعودي، والقاء تبعه هذا الأمر على كاهل المؤسسات الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب، وأجهزة الإعلام، والمجتمع المدني.

- حتمية تطبيق الإعفاءات الضريبية لمحدودي الدخل بشكل جاد، وكذلك عدم الإخلال بمسألة فرض الضرائب التصاعدية كما هو الحال في أغلب بلدان الشمال الأوروبي ودول أخرى مثل كندا وألمانيا.

<sup>34</sup> صباح نعوش، مصدر سابق.

- تحسين كفاءة الأجهزة الضريبية، وتطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة، بهدف تأسيس ثقة بين الممولين والمنظومة الإدارية الضريبية.

- من المهم هنا أن تلتفت الحكومة السعودية للضريبة التي تسمى (ضريبة روبن هود) أو الضرائب الرأسمالية<sup>35</sup>، التي تفرض على الأرباح الناجمة عن بيع الأصول الرأسمالية بقيمة أعلى من سعر شرائها، قد تكون هذه الأصول عقارات أو معادن نفيسة، لكن أشهرها هي الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

## خلاصة

خلصت الدراسة إلى جملة النتائج الآتية:

■ اتجهت المملكة العربية السعودية لتطبيق سياسات ضريبية جديدة رغبة في زيادة إيرادات الخزانة السعودية التي تأثرت سلباً بالانخفاض الكبير في أسعار النفط في السنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى أعباء الإنفاق العسكري في اليمن. هذه السياسات الضريبية جزء من تغيير جذري كبير في شكل الاقتصاد السعودي الذي يتجه رأساً إلى التنوع في الاستثمار والموارد، لأول مرة في تاريخ الدولة السعودية، وعدم الاعتماد فقط على النفط مورداً أساسياً للخزانة السعودية.

■ يتوقع بشكل كبير أن تؤثر السياسات الضريبية الجديدة، والتحرير النسبي للدعم، في المواطن السعودي في عدة أمور، أهمها الإنفاق؛ فمع فرض ضرائب جديدة سترتفع بالتبعية أسعار مجمل السلع والخدمات، وهو ما سيقابله تقلص كبير للشراء لدى شرائح واسعة من المواطنين السعوديين الذين تعودوا طوال عقود عديدة على الإنفاق الاستهلاكي الواسع، ومن ثم ستواجه الأسواق السعودية ركوداً مدةً من الزمن.

■ السياسات الضريبية الجديدة تنهي عهد (الدولة الريعية) في السعودية وفي الخليج، وقد تؤسس لعقد اجتماعي وسياسي جديد، فتحليلات عديدة ترى أن فرض الضرائب قد يشجع مطالبات شعبية بمجالس منتخبة، تشارك في الحكم، وتراقب الأجهزة التنفيذية، خصوصاً بعد انتقال المواطن في الخليج من عهد البيعة المقرونة بتوفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي، إلى المساهمة في إيرادات خزانة دولته، ومن ثم يحق له المشاركة في الرقابة والتمثيل النيابي والإدارة العامة للدولة.

■ الضرائب الجديدة ستؤثر بشكل كبير في الشركات الخاصة، التي ستتحمل أعباء مختلفة، نتاج فرض ضريبة (القيمة المضافة)، وكذلك ستتأثر هذه الشركات بهجرة جزء من العمالة الأجنبية نتاج التغيير في ظروف بيئة العمل بالمملكة التي باتت غير مواتية لعمالة فقيرة.

■ السياسات الضريبية الجديدة ستؤثر في المواطن السعودي الذي سيتحمل أعباء مختلفة، ما بين ضريبة قيمة مضافة، وارتفاع لأسعار المحروقات، وغيرها، لكن قد يخفف من صدمة هذه السياسة الضريبية مجموعة من الإجراءات الحمائية التي ستتخذها الحكومة السعودية، ومن أبرزها برنامج الرعاية السعودي (حساب المواطن) الذي سيوفر دعماً اجتماعياً للعائلات السعودية، خصوصاً من محدودوي الدخل.

<sup>35</sup> سميت بضريبة روبن هود نسبة إلى الشخصية الأسطورية الإنجليزية للأمير الإنجليزي الذي كان يسرق من أموال الأغنياء ليعطي الفقراء.

■ المتحمل الأكبر لفتورة فرض سياسات ضريبية جديدة هم العمال الأجانب، الذين سيتحملون ضرائب إضافية مركبة، وهناك توقعات بتغيير خريطة العمالة الوافدة في السعودية، وهو ما ستتضح مؤشراتته خلال هذا العام الجاري والعام المقبل.

## المراجع

- بيان صحفي، الهيئة العامة للزكاة والدخل توضح آلية تحصيل ضريبة القيمة المضافة في السعودية، البوابة للأخبار، (11 يناير/كانون الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 28 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/TTZRnQ>
- رسوم وضرائب تطبق على السعوديين والمقيمين في 2017 و2018، جريدة الحياة اللندنية، (14 فبراير/شباط 2017)، تاريخ زيارة الرابط 11 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/73o93j>
- السعودية تعلن موازنة 2018 عند 978 مليار ريال بعجز 195 ملياراً، سي إن إن عربي، (19 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 27 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/b2Z7Jf>
- السعودية تنتظر 14.6 مليار دولار من ضرائب السلع ورسوم الوافدين لسد العجز، العربي الجديد، (4 يونيو/حزيران 2017)، تاريخ زيارة الرابط 24 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/1vTeKG>
- السعودية عن «تأجيل الرسوم المالية على الوافدين»: تعديلات التوازن المالي واردة، المصري اليوم، (7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، تاريخ زيارة الرابط 1 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/FKtas9>
- السعودية والإمارات.. وداعاً لعالم من دون ضرائب، الجزيرة نت، (28 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 10 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/unponw>
- السعودية: برنامج حساب المواطن سيغطي أثر ضريبة القيمة المضافة، بيزنس أرابيان، (27 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط (2 مارس/آذار 2018). <https://goo.gl/TK6TQC>
- صباح نعوش، تبعات خطيرة للضرائب السعودية، الجزيرة نت، (15 فبراير/شباط 2018)، تاريخ زيارة الرابط 24 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/QJuw5U>
- عبد الحكيم شار، «الشثري» مجيباً عن حكم التهرب من الضرائب الحكومية: لا يجوز، جريدة سبق، (22 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://sabq.org/KGjgtN>
- عبد الحكيم شار، "المطلق": الضرائب مقابل خدمات الدولة.. وهدفها ازدهار المملكة، صحيفة سبق، (5 يناير/كانون الثاني 2018)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://sabq.org/thJV9p>
- عقيل بوخمسين، ضريبة الدخل على المقيمين في السعودية بحلول 2020، العربية نت، (8 يونيو/حزيران 2016)، تاريخ زيارة الرابط 25 فبراير/شباط 2015. <https://goo.gl/eNEudr>
- ما هي ضريبة القيمة المضافة؟، موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل السعودية، تاريخ زيارة الرابط 25 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/qWRRU5>
- محمد أفرار، رفع الأسعار بالسعودية.. إنقاذ للموازنة واستنزاف للوافدين، الجزيرة نت، (14 ديسمبر/كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 23 فبراير/شباط 2018. <https://goo.gl/U3ra5e>

- معادلة جديدة بالسعودية تجبر وافدين على المغادرة، الجزيرة نت، (31 يوليو/تموز 2017)،  
<https://goo.gl/KU3xGh>. آذار 2018/مارس
- موازنة السعودية 2018.. الأكبر في تاريخها، موقع CNBC العربية الاقتصادية، (20 ديسمبر/  
كانون الأول 2017)، تاريخ زيارة الرابط 12 أبريل/نيسان 2018. <https://goo.gl/5sGhLY>.
- هاجر كنيعو، هل تؤثر ضريبة القيمة المضافة على إنفاق الخليجيين؟، العربية، (28 سبتمبر/أيلول  
2017)، تاريخ زيارة الرابط 1 مارس/آذار 2018. <https://goo.gl/EWLcUk>.



## مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

### الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

### الأهداف

الإسهام في نشر الوعي الثقافي.

قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

### الوسائل

إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

### مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

## 1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.

- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.

-الدراسات الحضارية والتنمية.

- دراسات الفكر الإسلامي.

## 2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك

من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي

مُحترف ومُتعدّد المهارات.

## 3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات  
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03  
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com  
publish@fikercenter.com

